

الوجه اوله يمكن به من يسوق معه العود مشقة
لاحتفال عادة او لم يكن ساهبا عن لزوم العود واجاهلا
به ولا يجوز له العود المقوت للمح ولو ضا بان ضاق الوقت
ولا غير المقوت اذ ادى الى تقويت محرم كحضور ولو تكررت
الجواز المحرم ولم يجرم الا من اخر صالم يلزمه الدم واحد
وان اتم في كلامه **السابع** ترك الميت بمزدلفة وما
يجب هذا الدم على محرم الحج او قران ترك كحضور بمزدلفة
في حطه من النصف الثاني ليلة الحج بعد الوقوف غير
عذر من اعدا رحبته من التساقطه ويزيد هذا بان يسقط
عن اشتغال بتدارك الحج بتحصيل الوقوف وعن من يفيض
الي مكة ليطوف للافاضة قبل نصف الليل وقبل الا
وعلى الاول لو فرغ من الطواف وامكبه العود بمزدلفة قبل
الحجر لم يدم ذلك ولو كان الحاصل بمزدلفة في جزء من النصف
الثاني غير اهل العبادة كمن عليه وجوب وسكران من اذ
ان لم يكن متعمدا لا واجب الدم **السبب الثامن** ترك طواف
بلا تعصيا

الوداع

بلا تعصيا

الوداع وانما يجب دمه على من كان في مكة من غير مكة
او من بين يديه من غير اهل القبائل والقبائل او دونها
وهو طيب او غير طيب او من غير القبائل او من قبائل
منه بغير عذر سوانى العود وعودا ولا وسواكاف

مكيا او افا قيا تلبس بنسكك او اذ لا يجب على الحائض
والنفساء كذا من مخرج سائل لا يمكن دخول المحل
معها ومن به سلس البول وكحوم والابيض كحوم والعصب

ثم ان زوال المانع بان طهرت الحائض واشفي ذوالجرح قبل
قبولان يصل المحل يجوز فيه قصر الصلاة من مكة وجب
الطواف بخلاف خارج بنيان مكة ولو في الحرم لم يكن له

رجعت الحاجة بعد طهرها وجب الطواف والواجب
على التعيين فلا دم لتركه او الم يقين انها ركبة في وقتها
المحكوم بان طهرها وانما يطوف ان امنت التلويح

لعدم تحقق الحيض وما المستحاضة فان سافرت في حال الحيض
لويحسبها كفركه والاجاب ان امنت التلويح ولو لم يزل العصب
والنفساء

الواجب ان يركبها
الواجب ان يركبها
الواجب ان يركبها

الوجه الثاني انما يجب دمه على من كان في مكة من غير مكة
او من بين يديه من غير اهل القبائل والقبائل او دونها
وهو طيب او غير طيب او من غير القبائل او من قبائل
منه بغير عذر سوانى العود وعودا ولا وسواكاف

مكيا او افا قيا تلبس بنسكك او اذ لا يجب على الحائض
والنفساء كذا من مخرج سائل لا يمكن دخول المحل
معها ومن به سلس البول وكحوم والابيض كحوم والعصب

ثم ان زوال المانع بان طهرت الحائض واشفي ذوالجرح قبل
قبولان يصل المحل يجوز فيه قصر الصلاة من مكة وجب
الطواف بخلاف خارج بنيان مكة ولو في الحرم لم يكن له

رجعت الحاجة بعد طهرها وجب الطواف والواجب
على التعيين فلا دم لتركه او الم يقين انها ركبة في وقتها
المحكوم بان طهرها وانما يطوف ان امنت التلويح

لعدم تحقق الحيض وما المستحاضة فان سافرت في حال الحيض
لويحسبها كفركه والاجاب ان امنت التلويح ولو لم يزل العصب
والنفساء

الواجب ان يركبها
الواجب ان يركبها
الواجب ان يركبها